

المشهد السياسي

حكومة «التكرار» لا «الاستثناء»!

تعديلات طفيفة شهدتها المسودة الاخيرة من البيان الوزاري. يوم غد، سيكون على مجلس الوزراء مجتمعاً ان يصدّق ما أنجزته اللجنة الوزارية المختصة. لا توقعات انقلابية، ما كتب سابقاً يكتب مجدداً: حماية الدائنين والخصخصة هما طريق الخلاص بحسب «حكومة الاستثناء».
تلك حقيقة لم يجديها تخفيف ألم العلاج من الأزمة او ادعاء إبعاده عن ذوي الدخل المحدود او الوعد بإصلاح جذري للنظام الضريبي

صدقت المعلومات المسريّة بشأن البيان الوزاري، النسخة التي تمّ تسريبها ليست النسخة النهائية، التي أقرّتها اللجنة الوزارية

المختصة. مع ذلك، فإن النسخة التي ستعرض غداً على الحكومة حافظت على روحية كل المسوّدات. لا إجراءات ثورية، أو غير متوقّعة، لحل الأزمة

«العدم لـجزار الخيام»

أصدرت قاضية التحقيق العسكري نجاة أبو شقرا، أمس، قرارها الاتهامي بحق العميل عامر الفاخوري، المسؤول العسكري عن معتقل الخيام في عصابات عملاء أنطوان لحد، واتهمته بارتكاب جرائم تصل عقوبتها إلى الإعدام. وقد ضمّت لائحة الاتهامات قتل ومحاوله قتل معتقلين داخل سجن الخيام وخطف وتعذيب آخرين، كما منعت أبو شقرا المحاكمة عنه بتهمة التجنّد في جيش الاحتلال الإسرائيلي والتعامل معه لشمول هذه الجرائم بمرور الزمن وأحالت الملف إلى المحكمة العسكرية الدائمة لحاكمته، وتدرس النيابة العامة إمكان طلب «تمييز» الجزء الأخير من القرار، وطلب محاكمة الفاخوري بجرم التعامل مع العدو أيضاً.

كذلك، يُلاحق جزارُ معتقل الخيام، الموقوف في المستشفى، بدعوى أخرى أمام قاضي التحقيق في بيروت بلال حلاوي مرفوعة ضده من أسرى محررين. وقد عمد حلاوي إلى تعيين طبيين شرعيين للكشف على المتهم ورفع تقرير إليه يتضمّن حالته الصحية، وذلك بعد عدم سوكه أول من أمس أمامه لاستجوابه بداعي المرض.

وكان الفاخوري قد أوقف في أوائل أيلول الماضي بعد عودته من الولايات المتحدة الأميركية ودخله بجواز سفره الأميركي.

المالية. حكومة حسان دياب، التي سمّيت «حكومة الاستثناء»، هي بهذا المعنى استمرار لكل الحكومات التي سبقت. استناداً لتسديد الديون، ثم استنادة لتسديد فوائد الديون. ولأن الرؤية البدائية مستمرة، يكون الحل باللجوء إلى الحلول المستوردة وبيع القطاع العام. الجديد الذي قدمه دياب أنه اهتم بالقشور في المسودة الأخيرة،

فاحتاط بغلاف اجتماعي يصعب تصديقه. لم تعد خطة الخروج من الأزمة وتجنّب الإنهيار الكامل «بحاجة إلى خطوات مصيرية وأدوات علاج مؤلمة»، كما كانت في المسودة ما قبل الأخيرة. ولم تدم عبارة «سيعلم الناس أو يتذكرون البنود ذات الصلة بعد تأكيدها من قبل الحكومة»، بل صارت الفقرة تشير إلى إجراءات «قد يكون بعضها مؤلماً، لكن سنعمل جاهدين على أن لا يطاول الطبقات من ذوي الدخل المحدود».

17 تشرين حاضرة حكماً، والحكومة ستعمل على إحمائية الحريات العامة والحقوق الأساسية، ولا سيما حق التظاهر»، بالتوازي مع منعها «التعدي على

«

البيان الوزاري يتبنّى «الصحن الضريبي الموخّد لاسرة»

«

العليا. الإصلاح طاول التهرب الضريبي. وعدت الحكومة بالتشدّد في «مراقبة توافق البيانات المالية المقدمة من المؤسسات إلى البنوك كمتستندات لطلب قرض مع تلك المقدمة للسلطات الضريبية». وهي معضلة لطالما كانت مطروحة من قبل العاملين في الحقل الضريبي

الذين يشكون من تقديم الشركات بيانات تؤكّد انخفاض أرباحها أو حتى تعارضها للخصائ، للتهرب من دفع الضرائب، فيما تذهب إلى البنوك بالفاترات الحقيقية التي تظفر الأرباح، بما يؤهلها للحصول على القروض المشكّلة في تلك الإصلاحات أنها جاءت متأخرة.

عبارة «إصلاح النظام التقاعدي في القطاع العام» مقلقة الحكومة السابقة سعت إليها أكثر من مرة. الجهات الدولية بدورها تعتبر أنها من ضرورات «الإصلاح». والحكومة الحالية تسير على الدرب بنفسه، لكن هل ستتجرأ على المس بحقوق المتقاعدين، أم أن الإصلاح سيكون لصلحة هؤلاء؟

حكومة «الاستثناء» ليست اسماً على معنى الخصخصة هي الحل السحري لها أيضاً، وهي تصنّ عليه. تريد أن تبيع ممتلكات الدولة تحت شعار «الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بهدف خفض الدين العام»، متناسية أنه حتى عناة الخصخصة لا يؤيدون اللجوء إليها في الإنهيار. لأنها ستؤدي إلى بيع القطاع العام بأبخس الأثمان. بعد الحملة التي طاولت توجّه الحكومة إلى «إعادة رسمية المصارف»، انطلاقاً من أن هذه الخطوة تسعى إلى حساب المودعين، عمدت النسخة الأخيرة من البيان الوزاري إلى «تليينها»، فأرقت «تعزير رسمة المصارف» بدعوة المصارف إلى «استعمال احتياطاتها» وبالإشارة إلى إعادة هيكلة القطاع المصرفي وبيع المصارف لاستثماراتها في الخارج. مسحة إنسانية كان لا بد منها. أضيفت فقرة تتعلق بالتزام الحكومة العظمى على التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعديل القانون 2000/220 بما يتلاءم مع هذه الاتفاقية والشروع ببناء خطة متكاملة لتحقيق الدمج على الأصعد كافة.

«

لكن لأن الحقوق بالنسبة إلى الحكومة الجديدة تُجرأ، فقد تم التراجع عن إقرار «مبدئية حق الأم اللبنانية بمنح الجنسية لأولادها» التي كانت المسوّدة السابقة قد أشارت إليها. وبدلاً من ذلك، لجأت اللجنة إلى نص عام يتطرق إلى «العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال إزالة جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في القوانين والتشريعات».

بنتهي البيان على الشكل الآتي: إنه ظرف استثنائي يعيشه الوطن ويحتاج إلى إجراءات استثنائية وتضامير جهد استثنائي، لذلك نرى أن حكومتنا في «حكومة الاستثناء»، انتهت البيان، الذي يعاهد الرئيس حسان دياب فيه الشعب اللبناني على الالتزام بكل فقرة منه، مع إدراكه، قبل غيره، أن نصف بيانه وعود لا يمكن تحقيقها، ونصف الآخر التزامات ليس صحيحاً أنها ستجنّب ذوي الدخل المحدود الإجراءات المؤلمة.

يكفي الإشارة إلى أن الحكومة مصرة على دفع ديونها للدائنين، بدلاً من أن تصنّ على تحرير أموال المودعين في لجنة الإدارة والعمل. طرح هذا الموضوع أمس. الأغلبية الساحقة من النواب دعت إلى تجنب دفع الالتزامات الحالية وإعادة هيكلة الدين العام. كانت المعادلة بسيطة: الديون ستُدفع من أموال المودعين، فيما هؤلاء، أصحاب الأموال، وفي أغلبهم لا تتخطى ودائعهم المئة ألف دولار، ممنوعون من التصرف باموالهم.

(الأخبار)

تقرير

هل يقع الخلاف بين «رأسي» القضاء؟

يترقبه القضاء حصول شرح ضي مجلس القضاء الأعلى ما أمز رئيس مجلس القضاة الأعلى سهيل عبيود على اقتراح تشكيلات قضائية من دون الأخذ بالاعتبار توصية مدمجة عام التمييز فسات عويدات بشأن اختيار معاونيه ضي البيانات العامة، فهل تكون إعادة تعيين القاضي غادة عون مدمجة عامة شرارة الخلاف؟

رضوان مرتضى

يتداول القضاة معلومات عن بشائر خلاف بين رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي سهيل عبيود والمدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات، على خلفية اختيار قضاة النيابة العامة في التشكيلات القضائية التي بدا مجلس القضاء الأعلى بمناقشتها. يرى عبيود أن اختيار هؤلاء القضاة يجب أن يتم وفق معايير محددة، منها درجات القضاة. غير أن مصادر في العدلية ترى أن معيار الدرجة تحديداً لا يمكن أن يكون معياراً يعتمد عليه عبيود،

«

للمرة الأولى، يُطرح الملف اللبناني الاجتماعي وكيفية تعامل المصارف اللبنانية مع المودعين، بهذا الوضوح على طاولة دوائر أميركية معنية بالشأن اللبناني، ويتحول عنواناً أول عند جهات أممية أوروبية وأميركية على السواء، تحوّفاً من تداعياته السلبية وانعكاسه قوضي أمينة.

تقول معلومات مطلعين على مناقشات تدور في واشنطن، على مستويات دبلوماسية وشخصيات مؤثرة في مراكز القرار على مستوى البيت الأبيض ووزارة الخارجية، إن النقاش حول طريقة تعامل واشنطن مع لبنان منذ 17 تشرين الال تغرّ وفق تبدل المعطيات المحلية. فالأزاء متقسمة بين اتجاهين: الأول يدعم «إهمال» لبنان كلياً حتى من دون أي أسباب أو مبررات تتعلق بالواقع السياسي أو الاقتصادي، وهذا موقف أميركي متقدم لا يعطي أي إحاطة بالواقع اللبناني المتدهور، علماً بأن هناك أصواتاً إقليمية تدعو الى تخليب هذا الخيار باعتبار أن الولايات المتحدة وحلفائها الخليجيين لم يوفروا أي جهد لمساعدة لبنان، مالياً واقتصادياً، إلا أنه بات - بالنسبة اليهم - غير مجد، بعدما أُنبتت الأشهر الأخيرة عقم أي محاولة لإتقانه من ملفات الفساد

تقرير

تحذيرات غربية من الفوضى نتيجة أداء المصارف

ترصد دوائر اميركية ديبلوماسية واحتمالات التحول ضي الوضع اللبناني نتيجة الازمة المالية. واداء المصارف هم المودعين ضي بلد يتضات ضيه السلاح الضردعي. نشدت المخاطر كما نشدت اجراءات المصارف

هيام القصيفي

للمرة الأولى، يُطرح الملف اللبناني الاجتماعي وكيفية تعامل المصارف اللبنانية مع المودعين، بهذا الوضوح على طاولة دوائر أميركية معنية بالشأن اللبناني، ويتحول عنواناً أول عند جهات أممية أوروبية وأميركية على السواء، تحوّفاً من تداعياته السلبية وانعكاسه قوضي أمينة. تقول معلومات مطلعين على مناقشات تدور في واشنطن، على مستويات دبلوماسية وشخصيات مؤثرة في مراكز القرار على مستوى البيت الأبيض ووزارة الخارجية، إن النقاش حول طريقة تعامل واشنطن مع لبنان منذ 17 تشرين الال تغرّ وفق تبدل المعطيات المحلية. فالأزاء متقسمة بين اتجاهين: الأول يدعم «إهمال» لبنان كلياً حتى من دون أي أسباب أو مبررات تتعلق بالواقع السياسي أو الاقتصادي، وهذا موقف أميركي متقدم لا يعطي أي إحاطة بالواقع اللبناني المتدهور، علماً بأن هناك أصواتاً إقليمية تدعو الى تخليب هذا الخيار باعتبار أن الولايات المتحدة وحلفائها الخليجيين لم يوفروا أي جهد لمساعدة لبنان، مالياً واقتصادياً، إلا أنه بات - بالنسبة اليهم - غير مجد، بعدما أُنبتت الأشهر الأخيرة عقم أي محاولة لإتقانه من ملفات الفساد

«

للمرة الأولى، يُطرح الملف اللبناني الاجتماعي وكيفية تعامل المصارف اللبنانية مع المودعين، بهذا الوضوح على طاولة دوائر أميركية معنية بالشأن اللبناني، ويتحول عنواناً أول عند جهات أممية أوروبية وأميركية على السواء، تحوّفاً من تداعياته السلبية وانعكاسه قوضي أمينة.

تقول معلومات مطلعين على مناقشات تدور في واشنطن، على مستويات دبلوماسية وشخصيات مؤثرة في مراكز القرار على مستوى البيت الأبيض ووزارة الخارجية، إن النقاش حول طريقة تعامل واشنطن مع لبنان منذ 17 تشرين الال تغرّ وفق تبدل المعطيات المحلية. فالأزاء متقسمة بين اتجاهين: الأول يدعم «إهمال» لبنان كلياً حتى من دون أي أسباب أو مبررات تتعلق بالواقع السياسي أو الاقتصادي، وهذا موقف أميركي متقدم لا يعطي أي إحاطة بالواقع اللبناني المتدهور، علماً بأن هناك أصواتاً إقليمية تدعو الى تخليب هذا الخيار باعتبار أن الولايات المتحدة وحلفائها الخليجيين لم يوفروا أي جهد لمساعدة لبنان، مالياً واقتصادياً، إلا أنه بات - بالنسبة اليهم - غير مجد، بعدما أُنبتت الأشهر الأخيرة عقم أي محاولة لإتقانه من ملفات الفساد

«

للمرة الأولى، يُطرح الملف اللبناني الاجتماعي وكيفية تعامل المصارف اللبنانية مع المودعين، بهذا الوضوح على طاولة دوائر أميركية معنية بالشأن اللبناني، ويتحول عنواناً أول عند جهات أممية أوروبية وأميركية على السواء، تحوّفاً من تداعياته السلبية وانعكاسه قوضي أمينة.

دبلوماسيون نهوا مسؤولين لبنانيين انه المصرفية على الارض

«

للمرة الأولى، يُطرح الملف اللبناني الاجتماعي وكيفية تعامل المصارف اللبنانية مع المودعين، بهذا الوضوح على طاولة دوائر أميركية معنية بالشأن اللبناني، ويتحول عنواناً أول عند جهات أممية أوروبية وأميركية على السواء، تحوّفاً من تداعياته السلبية وانعكاسه قوضي أمينة.

«

للمرة الأولى، يُطرح الملف اللبناني الاجتماعي وكيفية تعامل المصارف اللبنانية مع المودعين، بهذا الوضوح على طاولة دوائر أميركية معنية بالشأن اللبناني، ويتحول عنواناً أول عند جهات أممية أوروبية وأميركية على السواء، تحوّفاً من تداعياته السلبية وانعكاسه قوضي أمينة.

للمرة الأولى، يُطرح الملف اللبناني الاجتماعي وكيفية تعامل المصارف اللبنانية مع المودعين، بهذا الوضوح على طاولة دوائر أميركية معنية بالشأن اللبناني، ويتحول عنواناً أول عند جهات أممية أوروبية وأميركية على السواء، تحوّفاً من تداعياته السلبية وانعكاسه قوضي أمينة.

للمرة الأولى، يُطرح الملف اللبناني الاجتماعي وكيفية تعامل المصارف اللبنانية مع المودعين، بهذا الوضوح على طاولة دوائر أميركية معنية بالشأن اللبناني، ويتحول عنواناً أول عند جهات أممية أوروبية وأميركية على السواء، تحوّفاً من تداعياته السلبية وانعكاسه قوضي أمينة.

للمرة الأولى، يُطرح الملف اللبناني الاجتماعي وكيفية تعامل المصارف اللبنانية مع المودعين، بهذا الوضوح على طاولة دوائر أميركية معنية بالشأن اللبناني، ويتحول عنواناً أول عند جهات أممية أوروبية وأميركية على السواء، تحوّفاً من تداعياته السلبية وانعكاسه قوضي أمينة.

للمرة الأولى، يُطرح الملف اللبناني الاجتماعي وكيفية تعامل المصارف اللبنانية مع المودعين، بهذا الوضوح على طاولة دوائر أميركية معنية بالشأن اللبناني، ويتحول عنواناً أول عند جهات أممية أوروبية وأميركية على السواء، تحوّفاً من تداعياته السلبية وانعكاسه قوضي أمينة.

الاربعا 5 شباط 2020 العدد 3973 الاخبار لبنان

حكومة «التكرار» لا «الاستثناء»!

تعديلات طفيفة شهدتها المسودة الاخيرة من البيان الوزاري. يوم غد، سيكون على مجلس الوزراء مجتمعاً ان يصدّق ما أنجزته اللجنة الوزارية المختصة. لا توقعات انقلابية، ما كتب سابقاً يكتب مجدداً: حماية الدائنين والخصخصة هما طريق الخلاص بحسب «حكومة الاستثناء».
تلك حقيقة لم يجديها تخفيف ألم العلاج من الأزمة او ادعاء إبعاده عن ذوي الدخل المحدود او الوعد بإصلاح جذري للنظام الضريبي

صدقت المعلومات المسريّة بشأن البيان الوزاري، النسخة التي تمّ تسريبها ليست النسخة النهائية، التي أقرّتها اللجنة الوزارية

المختصة. مع ذلك، فإن النسخة التي ستعرض غداً على الحكومة حافظت على روحية كل المسوّدات. لا إجراءات ثورية، أو غير متوقّعة، لحل الأزمة

«العدم لـجزار الخيام» أصدرت قاضية التحقيق العسكري نجاة أبو شقرا، أمس، قرارها الاتهامي بحق العميل عامر الفاخوري، المسؤول العسكري عن معتقل الخيام في عصابات عملاء أنطوان لحد، واتهمته بارتكاب جرائم تصل عقوبتها إلى الإعدام. وقد ضمّت لائحة الاتهامات قتل ومحاوله قتل معتقلين داخل سجن الخيام وخطف وتعذيب آخرين، كما منعت أبو شقرا المحاكمة عنه بتهمة التجنّد في جيش الاحتلال الإسرائيلي والتعامل معه لشمول هذه الجرائم بمرور الزمن وأحالت الملف إلى المحكمة العسكرية الدائمة لحاكمته، وتدرس النيابة العامة إمكان طلب «تمييز» الجزء الأخير من القرار، وطلب محاكمة الفاخوري بجرم التعامل مع العدو أيضاً.

كذلك، يُلاحق جزارُ معتقل الخيام، الموقوف في المستشفى، بدعوى أخرى أمام قاضي التحقيق في بيروت بلال حلاوي مرفوعة ضده من أسرى محررين. وقد عمد حلاوي إلى تعيين طبيين شرعيين للكشف على المتهم ورفع تقرير إليه يتضمّن حالته الصحية، وذلك بعد عدم سوكه أول من أمس أمامه لاستجوابه بداعي المرض.

وكان الفاخوري قد أوقف في أوائل أيلول الماضي بعد عودته من الولايات المتحدة الأميركية ودخله بجواز سفره الأميركي.

المالية. حكومة حسان دياب، التي سمّيت «حكومة الاستثناء»، هي بهذا المعنى استمرار لكل الحكومات التي سبقت. استناداً لتسديد الديون، ثم استنادة لتسديد فوائد الديون. ولأن الرؤية البدائية مستمرة، يكون الحل باللجوء إلى الحلول المستوردة وبيع القطاع العام. الجديد الذي قدمه دياب أنه اهتم بالقشور في المسودة الأخيرة،

فاحتاط بغلاف اجتماعي يصعب تصديقه. لم تعد خطة الخروج من الأزمة وتجنّب الإنهيار الكامل «بحاجة إلى خطوات مصيرية وأدوات علاج مؤلمة»، كما كانت في المسودة ما قبل الأخيرة. ولم تدم عبارة «سيعلم الناس أو يتذكرون البنود ذات الصلة بعد تأكيدها من قبل الحكومة»، بل صارت الفقرة تشير إلى إجراءات «قد يكون بعضها مؤلماً، لكن سنعمل جاهدين على أن لا يطاول الطبقات من ذوي الدخل المحدود».

17 تشرين حاضرة حكماً، والحكومة ستعمل على إحمائية الحريات العامة والحقوق الأساسية، ولا سيما حق التظاهر»، بالتوازي مع منعها «التعدي على

«

لا حقوق، لاام اللبنانية في حكومة الاستثناء، (هيام القصيفي)

^[1] تعديلات طفيفة شهدتها المسودة الاخيرة من البيان الوزاري

^[2] تعديلات طفيفة شهدتها المسودة الاخيرة من البيان الوزاري